الصناعات المصرية والخروج من القفص (٤)

صناعة ملح الطعام

بقلم:

د. م.

نادر رياض

WWW.naderriad.com

نستأنف مقالاتنا بالشأن الاقتصادى بعد أن كانت قد داهمتنا المتغيرات الجسيمة على واقع الأرض المصرية والتى كانت لها الأولوية المطلقة بما يعلو أى حديث آخر.

تناولنا خلال الحلقات السابقة حالات: مرفق السكة الحديد – الترسانات البحرية وبناء السفن – مصنع الحديد والصلب وهى تلك القلاع الصناعية او المرافق المملوكة للدولة والتى اصابها التقادم والإهمال لكنها بقيت حجر زاوية لتحقيق الانطلاقة الصناعية.

وينحصر مقالنا اليوم عن إحدى أولويات البنية الاساسية الصناعية التى تحتاجها الصناعة لتتمكن من النهوض ألا وهى صناعة ملح الطعام.

كم كانت سعادتى كبيرة عندما تناهى إلى علمى أن محمد على الكبير الملقب بصانع مصر الحديثة هو الذى أمر بإنشاء أول شركة لانتاج الملح بالاسكندرية فى المكس والتى آلت بعد ذلك الى شركة المكس للملاحات وكيف كان لهذا القائد العسكرى الاقتصادى الاجتماعى أن ينقل مصر هذه النقلة الكبيرة ويضعها على مصاف الدول ذاتية التنامى وكيف أنه لم تغب عنه اهمية صناعة ملح الطعام كمكون استراتيجى حتى لا نضطر لاستيراده من المستعمرات البريطانية التى لم تكن تغيب عنها الشمس.

ويبلغ اجمالى انتاج ملح الطعام فى مصر ٥ ملايين طن سنوياً تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه، تنتج منه شركة المكس للملاحات ٣٠٪ من إجمالى الإنتاج بما قيمته ١٦٠ مليون جنيه سنوياً يعود الفضل فيها الى محمد على الكبير كما تبلغ صادراتنا الخارجية ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

وترجع أهمية ملح الطعام الى كونه مادة غذائية حيوية لا بديل لها للكائنات الحية فهو ثالث ضرورات الحياة (الهواء – الماء – ملح الطعام).

وقد رأت الدولة ممثلة فى وزارة الصناعة ووزارة الصحة بتوصية من منظمة اليونيسيف بتدعيم انتاج الملح فى مصر للأغراض الغذائية بعنصر اليود كنوع من العلاج الجماعى المستخدم فى الدول المتقدمة والنامية للوقاية من اضطرابات نقص عنصر اليود الذى يؤدى إلى أمراض الغدة الدرقية كما يؤثر على نمو الأطفال ومستوى ذكائهم وذلك منذ عام ١٩٩٦.

وتقوم صناعة الملح فى مصر على عاتق خمس شركات أربع منها قطاع عام أكبرهم شركة المكس للملاحات، الا أن كونهذه الشركات قطاع عام مملوك بالكامل للدولة لم يعصمها من تعنت المحافظات التابعة لها جغرافيا تلك الملاحات إذ أن المحافظات المختلفة سواء كانت محافظة الاسكندرية أو محافظة بورسعيد أو شمال سيناء أو كفر الشيخ أو مرسى مطروح وغيرها تتجاهل وضعها كشركات مملوكة للدولة وتعمد الى طرح حقوق استغلال الملاحات فى مزايدات شرطاً لتجديد عقود استغلال الملاحات القائمة فعلاً رغم أن الملاحات لا تخضع لقانون المزايدات والمناقصات وإنما تخضع لاحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ والذى نص على ان تقدير القيمة الايجارية السنوية لحق استغلال الملاحات يصدر بقرار من وزير الصناعة ضمن الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون الصادر سنة ١٩٥٦.

كما أن هذه النظرة الضيقة من جانب المحافظات المختلفة فى السعى وراء تعظيم العائد الإيجارى لهذه الملاحات قد يؤدى إلى هدم كيانات اقتصادية وتصفية شركات قطاع الاعمال العام حيث ان أصول تلك الشركات تقع على أرض تلك الملاحات، كما ان هذا السلوك المحفز للمضاربات الاستغلالية قد شجع الكثير من السلوكيات العشوائية من الأهالى التى عمدت لاحتلال جانب الملاحات وإدعاء حقوق لها عليها، كما ان بعض المحافظات تدرس حالياً تحويل بعض الملاحات بالمكس الى مناطق سكنية تحت إغراء ارتفاع ثمن الاراضى السكنية بتلك المناطق متجاهلة ان الملح سلعة استراتيجية خاماتها موجودة على أرض مصر وأن الملاحة تحتاج من سبع إلى عشر سنوات لينتظم انتاجها من الملح وتستقر درجة جودته.

يحدث كل هذا فى الوقت الذى اصبحنا نواجه عجزاً فى الإنتاج مع زيادة الطلب على الملح مع ظاهرة تزايد الزحف العمرانى على الملاحات.

كفانا إهداراً للقيم والموارد التى حبانا بها الله، ولنعلم أن النعم زائلة إن لم نحافظ عليها.

● كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة ١٧) ٢٠١٣/٩/٣٠